تنظمه شركة بيت المشورة للاستشارات المالية

الدوحة تستضيف مؤتمر المال الإسلامي التاسع بمشاركة دولية واسعة

السليطي : آفاق نمو واعدة للتمويل الإسلامي في قطر بالتزامن مع زيادة الطلب

الخاجة: بنك «دخان» يتصدر قائمة أسرع البنوك المتوافقة مع الشريعة نموًا

وزير التجارة القطري الشيخ محمد بن حمد

خالد بن محمد

طلال الخاجة

افتتح الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني وزير التجارة والصناعة القطري صباح اليوم مؤتمر الدوحة التاسع للمال الإسلامي تحت عنوان (التمويل الإسلامي وتحديات الويب 3.0)، والذي تنظمه شركة بيت المشورة للاستشارات المالية مع الراعي الرسمي "وزارة التجارة والصناعة"، والشريك الإستراتيجي "بنك دخان"، والراعي الماسي "الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية"، والراعي الفضي "مركز قطر للمال" و"شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)" و"شركة قونية العقارية" ويقام الحدث تحت رعاية الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

ويقام المؤتمر في فندق شيراتون الدوحة، وبمشاركة دولية من هيئات حكومية ومنظمات دولية ومؤسسات مالية وأكاديمية في مجالات الاقتصاد والمال والتكنولوجيا، وبشراكة أكاديمية من "كلية الشريعة والدراسات الإسلامية" بجامعة قطر، و"كلية الدراسات الإسلامية" بجامعة حمد بن خليفة. ومن المتوقع أن تسهم مخرجات المؤتمر في تطوير صناعة التمويل الإسلامي في دولة قطر والعالم.

و قال الدكتور خالد بن إبراهيم السليطي رئيس اللجنة المنظمة ونائب رئيس مجلس إدارة شركة بيت المشورة للاستشارات المالية أن مؤتمر الدوحة التاسع للمال الإسلامي يعتبر امتدادًا للمؤتمرات السابقة التي تركز على مناقشة واقع التمويل الإسلامي وتحدياته وفرصه وفق رؤى استشرافية ومستقبلية لهذا القطاع المهم.وأوضح أ.د.السليطي أن المؤتمر بنسخته الحالية يناقش موضوع التمويل الإسلامي وتحديات الويب 3 من خلال أربعة محاور رئيسة، يناقش الأول منها التمويل الإسلامي في عالم الميتافيرس، باستعراض المنتجات المالية التي يمكن تقديمها في عالم الميتافيرس، وفرص وتحديات التمويل الإسلامي في هذه البيئة الجديدة، كما يركز المحور على المعايير والضوابط والأحكام الشرعية للمعاملات المالية في ظل تكنولوجيا الميتافيرس، إضافة إلى دراسة تنظر لمؤسسة الوقف الإسلامي في هذا الواقع الافتراضي.

في حين يناقش المحور الثاني التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية في التمويل الإسلامي، بتقديم رؤية تطويرية لأدوات الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية من خلال عرض لآلية إدخال التكنولوجيا في عمليات الرقابة الشرعية، واستخدام التكنولوجيا في الإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية، وباستعراض إحدى مؤسسات التمويل الإسلامي المتمثلة في الوقف، وكيف يمكن تفعيل التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية في إدارة واستثمار الوقف.

أما المحور الثالث فيناقش التمويل العابر للحدود الذي تقوم به شركات التكنولوجيا العملاقة وتأثيره على التمويل الإسلامي باستعراض الخدمات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا ومنافعها للعالم الإسلامي، ومناقشة مخاطرها على مؤسسات التمويل، ودور السلطات الرقابة في حماية المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، كما يتطرق المحور للتحديات القانونية في ذات الإطار، ويركز على بيان الضوابط الشرعية للتعامل مع تمويلات تلك الشركات.ويستعرض المحور الرابع الاستدامة في التمويل الرقمي، وأثر هذا التمويل على الاستقرار والشمول المالي، ودوره في تحقيق النمو المستدام، كما يستعرض ما يمكن أن يحققه التمويل الرقمي في حل إحدى مشكلات الاقتصاد الحقيقي، من خلال دراسة دور التمويل الرقمي في تجاوز مشكلات سلاسل التوريد.وأشار أ.د. السليطي إلى أن مفهوم "الويب 0.3" يمثل الجيل القادم من الثورة التكنولوجية في عالم الإنترنت والتي تعزز من اللامركزية في تداول البيانات وقد بدت آثار هذه الثورة من خلال تقنية البلوك تشين وما تبعها من العملات المشفرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يتنافس فيها اليوم عمالقة التكنولوجيا الرقمية، وهذا بدوره سيؤدي إلى تغيرات هائلة في جميع البيئات ومنها بيئة المال والأعمال. منوها إلى أن تقديرات حجم السوق العالمي للويب 3 بلغ 3.2 مليار دولار في 2021 بتوقعات أن يصل إلى 81.5 مليار دولار في 2030 بمعدل سنوي مركب يبلغ 43.7%.

وأشاد بتجربة قطر في التمويل الإسلامي حيث تعتبر مركزا عالميا متطورا للتمويل الإسلامي وتحتل المرتبة الخامسة بقائمة أكبر أسواق التمويل الإسلامي عالميا، بأصول تتجاوز 172 مليار دولار، ونمو بلغ 20% في نهاية 2021 عزز منه الاندماجَين الذين حصلا مؤخرًا لصالح المصارف الإسلامية فيما تبدو آفاق نمو التمويل الإسلامي في قطر واعدة وخصوصا في ضوء زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، وأضاف بأن دولة قطر وهي تحتضن هذا المؤتمر ترتكز على بيئة رائدة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، مما يحفز تطور التكنولوجيا المالية في الدولة وانعكس على أداء مؤسسات التمويل الإسلامي التي تسعى نحو التحول الرقمي الشامل في خدماتها ومنتجاتها.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية لبنك دخان، أعرب السيد طلال أحمد الخاجة، الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصال، عن حرص بنك دخان على رعاية واحتضان هذا المؤتمر الدولي منذ نسخته الأولى بناءً على شراكة استراتيجية تهدف لتعزيز دور الصناعة المالية الإسلامية في قطر واكتشاف ملامح مستقبلها ونقل التجارب والأفكار الملهمة للعالم، وأوضح أن مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي أصبح اليوم محل اهتمام وترقب لدى كثير من المؤسسات والجهات والمهتمين نظرًا لما يطرحه من موضوعات متجددة وعنايته باستقطاب أهل الخبرة في العالم.

وأشاد الخاجة بما يشهده قطاع المصارف الإسلامية في دولة قطر من نمو ملحوظ تجاوز في العام 2022 معدل 7%، والتطور التكنولوجي الذي تتسارع في إطاره المؤسسات المصرفية في الدولة سعيًا للتحول الرقمي. مشيرا إلى التطور الكمي والنوعي الذي شهده بنك دخان كأسرع البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نموًا وثالث أكبر بنك إسلامي في قطر، وذلك من خلال توسيع قاعدة العملاء التي تجاوزت 150 ألف عميل وزيادة الأصول التي تجاوزت 100 مليار ريال، وفي الجانب الآخر شهد البنك تسارعًا في تطوير خدمات الرقمية سعيًا لإتمام استراتيجية التحول الرقمي الشامل.

وأشار إلى الحدث الأبرز في مسيرة بنك دخان بإدراجه في بورصة قطر كوافد ورافد لسوق الأوراق المالية ومساهم في اقتصاد دولة قطر، مشيرًا إلى النجاحات المتتالية التي حققها البنك خلال مسيرته في القطاع المصرفي والتي تسير وفق رؤية طموحة تؤمن بنهج المصرفية الإسلامية المستدامة.

من جانبه أكد الدكتور الشيخ خالد بن محمد بن غانم آل ثاني مدير عام الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية "الراعي الماسي للمؤتمر"، أن الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر تسعى في رسالتها إلى أن يكون الوقف ثقافة لدى الأفراد والجهات، وأن يؤطر بأعلى معايير الحوكمة والإتقان لاستثمار نوعي وشراكة مجتمعية، وانطلاقًا من ذلك كانت رعايتنا لهذا المؤتمر الذي يتضمن في موضوعاته مناقشة قضايا الوقف في عالم الميتافيرس كرؤية استشرافية يتم فيها طرح الأفكار التي يمكن أن تسهم في تطوير مؤسسة الوقف وضمان عدم تخلفها عن ركب التطورات التقنية لتكون شريكًا فاعلًا في نهضة الأمة، إضافة إلى ما يتم نقاشه في إطار تعزيز الحوكمة للمؤسسة الوقفية من خلال استغلال التطور التكنولوجي بطرح تجارب عالمية في مجال التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية على إدارة واستثمار الوقف.

وأضاف بأن علاقة الوقف بالعلم علاقة متبادلة ومؤثرة، فالوقف يعتبر أحد الروافد الرئيسة لاحتضان ودعم البحث العلمي، وكلما نمت الأوقاف العلمية زاد الثراء المعرفي والعلمي، والذي يحتاج لكي يحدث آثاره إلى نهضة علمية شاملة تشمل الاجتهادات الفقهية والإدارية وغيرها من مجالات العلوم المتعلقة بالوقف، وهذا ما ينبغي التركيز عليه لإحداث نقلة نوعية ومؤثرة تضع مؤسسة الوقف في مكانها البارز كأحد عناوين الحضارة الإسلامية.

بن محمد : طرح تجارب عالمية في مجال التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية على إدارة واستثمار الوقف

تأكيدا لدورها المحوري في التنمية

بنك برقان يواصل دعم المرأة الكويتية وتمكينها

هالة الشربيني

بالتزامن مع يوم المرأة العالمي يواصل بنك برقان الاجتهاد في دعم المرأة الكويتية وتمكينها، بدءاً بالسياسة الداخلية للبنك، وصولاً إلى الأدوار المهمة التي يقوم بها على الصعيد العام في المحافل المحلية الداعمة لدور المرأة في المجتمع. وينطلق البنك في هذا الدور الحيوي من التزامه باستراتيجية تمكين المرأة على صعيد المجتمع وعالم الأعمال في إطار برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، من أجل الارتقاء بمكانتها كعنصر فعال في التقدّم وكجزء أساسي من رؤية كويت جديدة 2035.

وانطلاقاً من أهمية دور المرأة في المساهمة في التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، يعمل بنك برقان بشكل مستمر على تطوير بيئة العمل في كافة إداراته وقطاعاته، لتكون مساحة آمنة تضمن مشاركة المرأة في عملية التطوير من خلال دعمها للوصول إلى مراكز قيادية بما يحقّق التنوّع والشمولية، والاستفادة من كفاءتها وتعزيز دورها وتمكينها من المساهمة في تطوير مستوى الأداء العام.

وفي هذا الصدد، قالت هالة الشربيني، رئيس مدراء الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان "نحن نسعى بشكل دائم في بنك برقان إلى مواكبة المبادرات الاجتماعية ذات الطابع العالمي. ويمثل يوم المرأة العالمي الأكثر أهمية من بين هذه المبادرات لما يحمله من معانٍ مختلفة تتعلّق بتعزيز دَور المرأة في كافة المجالات التي تشمل دورها الاجتماعي الأساسي ومكانتها الأساسية في الاقتصاد والسياسة والأعمال".

وأضافت "نحن نفتخر بما نقدّمه من مزايا تساهم في الارتقاء بدور المرأة الموظفة في إدارات وقطاعات البنك المختلفة، إذ نعمل على تطوير خبرات موظفاتنا وتعزيز أدوارهنّ الأساسية في العمل، وصولاً بهنّ إلى الأدوار القيادية التي يطمحن إليها. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، نعمل على تعزيز بيئة تشجّع المواهب النسائية في بنك برقان، إضافة إلى توجيه الخيارات المهنية للموظفات والمساعدة على الارتقاء بأدائهن من خلال الدورات التدريبية وبرامج التطوير وتوفير كافة الأدوات الكفيلة بتمكينهنّ من التقدّم".

كما تحدّثت الشربيني عن النهج الأساسي والسياسات التي يتبنّاها بنك برقان، كجزء من أهدافه ومبادئه، من أجل تعزيز دور المرأة في إداراته: "نفتخر في بنك برقان بكوننا أول بنك في الكويت يقدّم تعويضات ومزايا للموظفات وعائلاتهن بالتساوي مع نظرائهن من الموظفين. وقد تم البدء في تطبيق هذه السياسات منذ أكثر من 10 سنوات، وتتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لضمان تطبيق معايير عالية من الجودة". وأضافت "نحن أيضاً حريصون على أن تكون سياسة الموارد البشرية في البنك متوازنة بشكل يحقّق المساواة بين الموظفين والموظفات في جميع مستويات الإدارة."

وأكدت أيضاً" تبذل البنوك جهوداً كبيرة في مجال تنمية ثقافة أكثر شمولاً وتنوعاً في الكويت نجحت في تمكين الكثير من السيّدات الكويتيات من التألق في مراكز قيادية في القطاع المصرفي. و سيستمر القطاع المصرفي في تكثيف هذه الجهود لتشجيع عدد أكبر من النساء على الاندماج في عالم الأعمال ومواجهة التحديات، وذلك بهدف المضيّ قدماً نحو تحقيق إنجازات أكبر ومستوى أعلى من التنمية من خلال توفير فرص أكثر للمرأة لتكون جزءا أساسيا من دعم مختلف القطاعات الاقتصادية وبناء مستقبل شامل بشكل عام."

واختتمت هالة تصريحها بالتأكيد على أهمية اتخاذ النهج الذي يضمن نجاح المرأة وعلى ضرورة العمل بشكل جادّ لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من حيث المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مبادرات إضافية لضمان تحقيق هذا الهدف والقضاء على كافة أشكال التمييز التي تحد من تطوّرها وأداءها لدورها بنجاح".

ويتميّز بنك برقان بموقع ريادي متقدّم في مجال توطين المرأة الكويتية في إداراته، إذ تبلغ نسبة الموظفات في البنك، لإحصائية العام 2022، نحو 48% من إجمالي عدد الموظفين والتي تشمل عدد نفتخر به ممن حصلن على الترقيات وممن هم في المناصب القيادية.. وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان الذي كان من أوائل البنوك الكويتية التي وقّعت على مبادئ تمكين المرأة (WEPS)، على موقع الأمم المتحدة، لا يدّخر جهداً في المشاركة في كافة الفعاليات والمبادرات التي من شأنها تمكين دور المرأة للوصول إلى أدوار أكثر تقدّماً بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة.

بالتعاون مع مصرف الإمارات للتنمية

«غرفة الشارقة» تستعرض الحلول التمويلية المرنة للقطاع الصناعي

نظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة ممثلّة بمركز الشارقة لتنمية الصادرات بالتعاون مع مصرف الإمارات للتنمية، لقاءً تعريفيا موجها للمستثمرين بالقطاع الصناعي، جرى خلاله استعراض الحلول التمويلية للشركات والخدمات والامتيازات التي يتم تقديمها للمستثمرين والإجراءات المتبّعة لدى المصرف للحصول على التمويل.

وحضر اللقاء عدد من ممثلي الشركات الصناعية في إمارة الشارقة من أعضاء الغرفة إلى جانب ممثلين من الإدارات المعنية في مصرف الإمارات للتنمية وغرفة الشارقة، وأدار اللقاء شاكر زينل رئيس إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصرف الإمارات للتنمية، حيث استعرض فئات القطاعات الصناعية التي يتم تمويلها من قبل المصرف، إلى جانب آليات الدعم المقدمة للشركات المتوسطة والصغيرة استنادا لأفضل المعايير بهدف تطوير وتحفيز النمو الاقتصادي لهذه الشركات في إطار الجهود الاستراتيجية للجانبين لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية والصناعية للدولة.

كما تم خلال اللقاء، تسليط الضوء على مختلف حلول الدعم المالي وغير المالي التي يقدمها المصرف، بما في ذلك التطبيق المصرفي الرقمي الذي يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة إطلاق أعمالها من خلال فتح حساب مصرفي وتوفير رقم IBAN في غضون 48 ساعة مع إتاحة الوصول المباشر إلى خدمات مصرفية شاملة وسريعة وآمنة ومتوفرة على مدار الساعة لتلبية احتياجات الأعمال. كما يقدّم هذا التطبيق وبالشراكة مع منصة (إقراض للنظراء) بيهايف، خدمة تمويل رقمية تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة التقدم بطلب للحصول على تمويلات تصل إلى 5 ملايين درهم مباشرة من خلاله، والحصول على الموافقة أو الرفض في غضون خمسة أيام.

كما تشمل منتجات "المصرف" تمويل النفقات الرأسمالية، وتمويل التحول نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والرقمنة، والطاقة النظيفة، وهي تتيح فترات سداد وسماح طويلة مع سقف مرتفع للتمويل مقارنة بقيمة المشروع وتركز المنتجات على الشركات العاملة في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والرعاية الصحية والأمن الغذائي، كما يقدم تمويلات لعمليات إطلاق منشآت جديدة أو التوسع في المنشآت القائمة وهي مصممة تحديدا للمستثمرين الذين يسعون لدخول سوق الإمارات.

وثمّنت غرفة الشارقة الجهود الذي يبذلها مصرف الإمارات للتنمية ودوره الفعّال في تعزيز التواصل مع القطاع الخاص بالإمارة، وإحاطتهم بالإجراءات المتبعة ومساعدتهم في تطبيقها وتذليل التحديات التي قد تواجههم، عبر توفير حلول تمويلية وبرامج دعم مبتكرة للشركات بصفة عامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص والتي تصنف كواحدة من أهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الإنتاج المحلي للدولة.